الحركة الصناعية وقانون العمل بمصر[1]

مصر بلد زراعى قبل كل شىء يحصل سكانه من الأرض على حوالى ٨٠٪ من حاجتهم الحيوية وأغلب المشتغلين بالزراعة به من صغار المزارعين والعمال الزراعيين أى من الفلاحين. وقد نمت الرأسمالية الأهلية فى هـذا البلد الزراعى التقليدى نموا كبيرا خلال العشرين سنة الأخيرة . فقامت بها حركة صناعية تتبع المبادئ الأوروبية الحديثة فى أساسها وهذه ظاهرة يمكن ملاحظتها فى التجارة والمالية أيضا . ولهذا التقدم الاقتصادى ارتباط وثيق بانتشار الروح الأوربية فى بلاد النيل التى سرت فيها بسرعة منذ نهاية الحرب العالمية الماضية .

ومن الخواص الأخرى التى تميزت بها مصر النمو السريع فى مدنها الكبيرة حتى بلغ سكان القاهرة حسب تعداد سنة ١٩٣٧ حوالى ١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة والاسكندرية ٧٠٠,٠٠٠ وبور سعيد ١٢٥,٠٠٠ وطنطا ٩٥,٠٠٠ والمنصورة ٧٠,٠٠٠ نسمة كما يتراوح سكان عدد من المدن الأخرى بين ٤٠,٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠ نسمة . وبعبارة أخرى فان التقدم الحديث للمدن المصرية قد خطا خطوات واسعة .

والحركة الصناعية ضرورة اقتصادية إجبارية للدولة المصرية إذ يجب أن تزداد القوة الانتاجية للبلاد نظرا لتكاثر السكان الذين كان عددهم ١١,٧٠٠,٠٠٠ نسمة فى سنة ١٩٠٧ فزاد إلى ١٧ مليونا فى سنة ١٩٣٦ فى حين أن المساحة الصالحة للزراعة لم تزد فى هـذه المدة إلا بدرجة بسيطة فعدد السكان إذن يتزايد بنسبة أسرع من تزايد غلة الأرض . ومع أنه من المسلم به أن مساحة الأراضى المصرية كبيرة جدا فهى لا تقل عن مليون كيلو متر مربع أى ضعف مساحة ألمانيا إلا أن الأرض الصالحة للزراعة لا تشمل فى الحقيقة أكثر من ٣٤,٠٠٠ كيلو متر مربع أى $\frac{1}{30}$ من المساحة الكلية ولهذا بلغت كثافة سكان القطر المصرى طبقا لتعداد سنة ١٩٣٧ رقما عاليا هو ٤٢٠ نسمة للكيلو متر المربع فان أرقام أكثف البلاد الأوروبية فى السكان وهى بلجيكا وهولندا وساكس وبعض آخر تنتمى مصر إلى أكثف مناطق العالم سكانا مثلها فى ذلك مثل بعض أجزاء الهند والصين . لذلك لزم لبلاد النيل أن تبحث عن الطرق والوسائل التى تحل مشكلة السكان المقبلة .

---

(١) ترجمة المقال الذى نشره المسيو " بول البوح " بمجموعة النقابات السويدية بستوكهولم .

ومن حسن الحظ أن مصر تتمتع بظروف ملائمة بدرجة كافية للحركة الصناعية إذ يتوفر بها كثير من المواد الأولية والأيدى العاملة الصالحة والرخيصة . ورأس مال محلى وزعماء اقتصاديون أحصاء . وقد تعلمت مصر الشيء الكثير من الخلفيات الأوروبية التى لعبت إلى وقت قريب دورا هاما فى الحياة الصناعية بها . ولا يوجد بوجه خاص أى أثر للاقتدار إلى الأيدى العاملة المدربة فالعمال متوفرون بالبلاد . ويمتاز الفلاح بذكاء فطرى وهمة تدعو إلى الإعجاب . وفى خلال العشرين سنة الأخيرة أى منذ اعترفت بحلترا باستقلال مصر فى سنة ١٩٢٢ قام هذا البلد بمجهود هام فى ميدان التعليم الفنى والحرفى إلى جانب التعليم الشعبى. ومع أن الفحم غير متوفر بمصر إلا أنه يوجد بها مكامن مورد ثابت لاستخراج الفحم الأبيض (البترول) .

ويشمل التحول الصناعى شتى نواحى المجتمع كمزرع القطن والصوف والكتان والدباغة وصناعة الأحذية والزجاج وصناعة الفخار والصينى والبسيرة والأسمنت والصوف والكبريت والسكر والشيكولاتة والملح والصابون ومصانع الكهربائية هذا إلى جانب صناعة الطباق والسجاير والطباعة والحفر وصناعة أدوات تعليف المعدنية والصناعات المعدنية والكيماوية وفروع معينة من صناعة النسيج .

ويقوم رأس المال المحلى كما قلنا من قبل بتمويل الصناعة المصرية الناشئة إذ ترغب مصر بقدر الامكان فى تجنب السيطرة الأجنبية وأهم مؤسسة مالية فى هذا الصدد هى بنك مصر المؤسس سنة ١٩٢٠

والتشريع الخاص بحماية العمال تماثل رأس المال المحلى فى أنه ظاهرة حديثة إذ لم توجد فى هذا الشأن حتى سنة ١٩٢٠ إلا لوائح فردية ذات أهمية لا تذكر ويرجع ذلك إلى العلاقات الاقتصادية والسياسية بالبلاد . ففى الأصل كان لا يوجد بمصانع المدن إلا القليل وكان رئيس العمال يشتغل بالورشة مثله مثل الصانع والصبى تربطه بهم علاقات شبه عائلية (بطريركية) فلم يكن هناك محل لتشريع أو قانون عمل . وكان للنظام السياسى بالبلاد أثره فى تعثير السياسة الاجتماعية ففى خلال الفترة الطويلة (١٨٨٢ — ١٩٢٣) أى الاحتلال البريطانى وحكم السلاطين . لم تظهر بريطانيا العظمى اهتماما كثيرا بمسائل العمال ولا بالسياسة الاجتماعية واقتصرت التغيرات العديدة التى حدثت على ناحية الصحة العامة . وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأ الشعب المصرى كفاحه فى سبيل الحرية الوطنية فأدى اشتغال كل مصرى التى كانت طبقته ودرجته بحركة الحرية إلى ارجاء المشاكل الأخرى إلى المستقبل واستمرت الحركة الوطنية بعد اعتراف بحلترا باستقلال بلاد النيل فى سنة ١٩٢٢

زهاء عشرة أعوام تناضل فى سبيل سيادة البلاد وتأسيس ديمقراطية برلمانية . ولم يستطع البرلمان أن يبدأ بالعمل فى الأصلاح لداخلى إلا فى سنة ١٩٣٠ حينما استمرت العلاقات السياسية بعد أن تأسس الدستور الديمقراطى الثانى (ألغى الملك النظام الدستورى الأول فى سنة ١٩٢٣) .

أما فيما يختص بسيادة مصر فأنها لم تتم إلا بمقتضى المعاهدة المصرية البريطانية فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ومن المفهوم أنه لم يكن ميسورا الاهتمام بالشئون الاجتماعية خلال هذه السنوات التى اشتد فيها التوتر السياسى إلا بدرجة ضئيلة جدا .

ومع ذلك فان مشكلة العمال لم يكن من الميسور اغفالها تماما حتى فى فترة الجهاد الدستورى العنيف . وكان حزب الوفد المطالب بالاستقلال معززا بالأغلبية ففى سنة ١٩٢٧ ألفت الحكومة لجنة مهمتها اقتراح مايلزم عمله فى محيط العمال . وبعد انقضاء سنة أى فى سنة ١٩٢٨ أتمت اللجنة عملها وقدمت اقتراحا بإنشاء وزارة للعمال تكون مرجعا فى جميع المسائل المتعلقة بالتشريع العمالى وبقى هذا الاقتراح موقوفا مدة عامين حتى أواخر سنة ١٩٣٠ حين شكلت إدارة على نمط الإدارة المشتغلة بالشئون الاجتماعية فى السويد وتابعة لمجلس الوزراء فى أيام اسماعيل صدقى باشا والحقت هذه الهيئة الجديدة بوزارة الأشغال العمومية وألقى على عاتقها برنامج واسع تعمل به فكان ذلك بداية التشريع العمالى بمصر . وقد سار العمل ببطء ولكنه كان يجرى باخلاص . وإننا لنذكر إلى جانب ذلك ما قام به المسيو هارولد بتلر مدير مكتب العمل الدولى فى ذلك الوقت من الأعمال الجليلة فى هذا الشأن .

وقد بدئ أولا فى سنة ١٩٣٦ بوضع قانون ينظم إستخدام الأحداث فى الصناعة وبمقتضاه حرم على الأطفال الذين تقل سنهم عن ١٢ سنة الاشتغال فى الصناعة إلا فى أحوال خاصة ومن ذلك أنه أجيز إستخدام الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ — ١٢ سنة فى فروع الصناعة السهلة وتحت ظروف معينة وضعتها إدارة الشئون الإجتماعية مع ضرورة تقديم شهادة طبية تثبت تحمل الحالة الصحية للطفل للعمل بالمصنع . ويشير هذ القانون خاصة إلى ضرورة إستخدام الأطفال فى السن المشار اليه فى الأعمال السهلة فقط . كما يجب ألا تتعدى ساعات العمل ٧ ساعات يخصص جزء منها للعمل المدرسى (إذ منذ سنة ١٩٢٣ يجب على جميع الأطفال بين ٨ — ١٣ سنة أن يلتحقوا بالمدارس) أما العمل الليلى فلا يصرح به مهما كانت الظروف للأطفال فى هذه السن . ولا يمكن للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة أن يقبلوا أى عمل خطر أو مضر بالصحة إلا بشهادة طبية تقرر احتمالهم لنوع العمل . ويشمل تحت هذا النوع من الأعمال مصانع السكر والسولفات والورق . لسكر

والصابون وأعمال البناء والمطابع وغيرها . ويمكن امتداد مدة العمل للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ — ١٥ سنة إلى ٩ ساعات يوميا على أن يتخللها فترة ساعة إجبارية على الأقل للراحة . ويجب منح عطلة أسبوعية مقدارها ٢٤ ساعة . أما العمل الليلى والاضافى فممنوع بتاتا كما يجب أن تلصق التعليمات الرسمية الخاصة بتشغيل الصغار على جدران المصنع وأن تجهز قائمة باسماء الصغار من العمال توضع تحت تصرف رئيس القسم المختص بالادارة التى تقوم بالمراقبة .

وعدد ساعات العمل بالنسبة للبالغين بمقتضى قانون ديسمبر سنة ١٩٣٣ هو ٩ ساعات تتخللها فترة ساعة للراحة تحددها إدارة المصنع بحسب حاجة العمل على ألا تزيد فترة العمل المستمر عن خمس ساعات . ويصرح بالعمل الإضافى إذا ما اقتضت الحاجة اليه على أن تدفع عنه زيادة ٢٥ ٪ عن الأجر المعتاد . أما العطلة الأسبوعية فهى كما فى حالة الصغار ٢٤ ساعة .

كذلك نظم تشغيل النساء بمقتضى قانون صدر فى يولية سنة ١٩٣٣ فمنع اشتغالهن بالأعمال الخطرة والضارة بالصحة المشار اليها فى التشريع الخاص بتشغيل الأحداث وكذلك حرم العمل الليلى بوجه عام على النساء، ولا يسمح باستثناء ذلك إلا إذا كان العمل الليلى ضرورة لا مفر منها كما هو الحال فى الموانىء حين تصل البواخر ليلا . أما فى حالة الحمل فللعاملة الحق فى إجازة شهر قبل الوضع و٤٥ يوما بعده ويمكن فى حالات خاصة مد الإجازة ١٥ يوما أخرى . ويكون الأجر أثناء الحمل نصف الأجر العادى . وقد شدد القانون فى أنه لا يمكن اعتبار الحمل سببا فى الفصل من العمل كما يجب أن تعطى العاملة ساعتين راحة يوميا خلال الـ ١٨ يوما التالية للوضع ويسرى تعويض العمال فى حالة حصول الحوادث بالمصانع بمقتضى قانون صدر فى سبتمبر سنة ١٩٣٦

ويقوم المفتشون بمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالعمال . وقد وافق البرلمان من مدة على قوانين جديدة خاصة بتحديد الأجور وعقد العمل الفردى ومواعيد العمل فى المحلات التجارية والمكاتب وكذلك بتسجيل الجمعيات النقابية . ولقد كانت الروح الاجتماعية تسود وضع الاقتراحات التشريعية التى نحن بصددها .

وقد أخذت الحكومة المصرية على عاتقها قبل الحرب أن تسن قوانين خاصة بالتأمين فى حالة المرض وكبر السن والترمل كما سيعد قانون خاص يتناول التنظيم الإدارى للجمعيات النقابية . وقد درست جميع هذه المسائل بامعان من جانب اللجان الحكومية والبرلمانية إلا أن الحرب حالت دون تحقيق هذه الإصلاحات الهامة .

والرغم من هذا التدابير الهامة لا تزال أمام للتشريع الإجتماعى بمصر واجبات هامة متعددة عليه أن يقوم بها . وأن للتشريع العمالى الحديث لم يتم بين عشية وضحاها لا فى الوليد ولا فى أى بلد آخر . فما بالنا بالمرفق الذى يستدعيه مثل هذا العمل فى بلد حديث العهد بتوافر رءوس الأموال المستحقة فى الصناعة كمصر . ويجب ألا ننسى أنه لا يوجد بمصر إلى الآن حركة عمالية مستقلة فطبقة العمال غير ممثلة بمعنى الكلمة فى البرلمان . ولو أنه من المسلم به وجود الجمعيات النقابية منذ بضع سنين إذ خول دستور سنة ١٩٣٠ الحرية للعمال فى تأليف هذه الجمعيات لترعى مصالحهم إلا أن هذه الجمعيات النقابية المصرية لا تزال على حالة أولية لا يمكن مقارنتها بسهولة بمثيلاتها فى البلاد الديموقراطية الاوروبية .

والمستقبل كفيل بوضع سياسة عمالية رشيدة للمصريين ويرجع ذلك إلى أن العمال المصريين لم يحصلوا حتى الآن إلا على القليل من الثقافة السياسية ولأن البلاد تفتقر إلى الرؤساء والموظفين الصالحين لهذا الغرض . إلا أنه من الممكن الجزم بأن تحول البلاد سريع نحو الاوروبية والديموقراطية سيحدث قريبا حركة عمالية مستقلة .

من الامام على إلى بعض عماله

أما بعد ، فإنك ممن أستظهر به على إقامة الدين ، وأقمع به نخوة الأثيم ، وأسد به ثغة الثغر المخوف . فاستعن بتقوى الله على ما أهمك ، واخلط الشدة بضغث من اللين ، وارفق ما كان الرفق أرفق ، وعزم بالشدة حين لا يغنى عنك الشدة .